

في اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا
350 جريمة بحق الصحفيين

خلال 50 يوماً من زمن حرب الإبادة

100 صحفي/ة

بين شهيد ومفقود وأسير

70 صحفياً شهِدوا

28 صحفياً أُسِرُوا

محتجزين

الاعتقال قتل من الصحفيين الف

ما يوازي 120% مما قتلته

30 أضعاف من قتلوا من الصحفي

منذ بداية العام

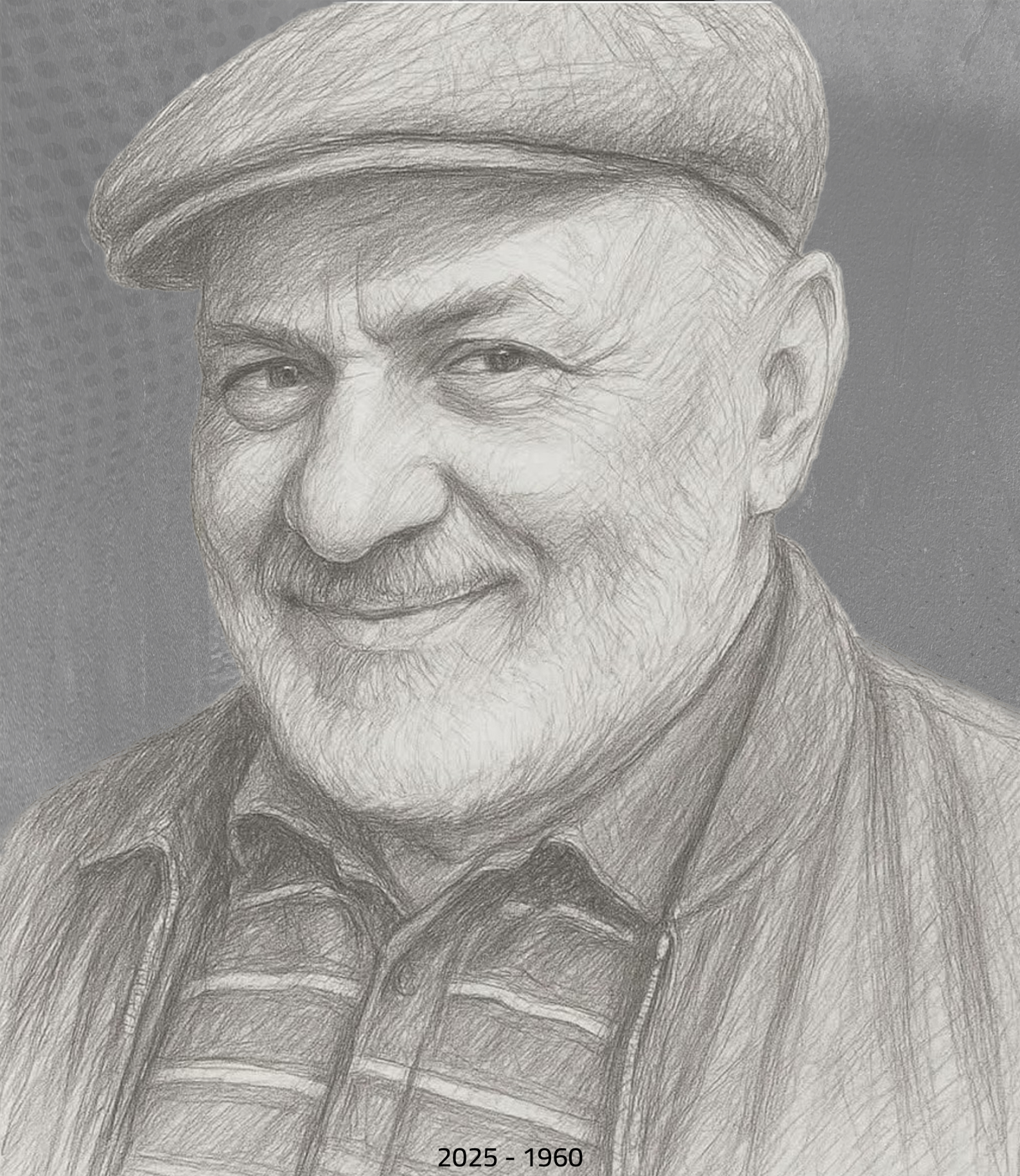
snjt أبواب مغلقة
على الصحافة..
زنازين موصدة
على العقول



تقرير ماي 2025

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

اللقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**



2025 - 1960

إهداء

هذا التقرير مهدى إلى روح أحد الأعضاء المؤسسين لوحدة الرصد بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الفقيد محمود العروسي الذي كرس حياته من أجل إعلاء قيم حرية التعبير وحرية الصحافة وقد غادرنا في 12 ماي 2025.. رحم الله عم محمود

تقرير شهر ماي 2025

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد

المنسقة خولة شبح
الراصدة مروى الكافي
تعليق قانوني أ.منذر الشارني

تصميم

الصحفي لسعد بن عاشور

المادة 19 من العهد الدولي الخاص الحقوق المدنية والسياسية

1.

لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2.

لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

- أ. احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
- ب. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.



مقدمة عامة

ازداد واقع عمل الصحفيين تعقيدا خلال شهر ماي 2025 بعودة الاعتداءات الجسدية إلى واجهة الاعتداءات حيث سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين جملة من الاعتداءات الجسدية واللفظية خلال تغطية الصحفيين للاحتجاجات والتظاهرات الرياضية من قبل محتجين وأمنيين ومسؤولين رياضيين، وقد سببت هذه الاعتداءات في أغلبها أضرار جسدية للصحفيين وإتلاف معدات.

وينذر ارتفاع هذا المؤشر بمخاطر كبيرة في ظل غياب سياسة عمومية حماية للصحفيين/ات في تونس وضعف عمل بعض الآليات التي انطلق العمل بها كالشراكة مع وزارة الداخلية في إطار ضمان أمن وسلامة الصحفيين في الميدان.

كما تواترت خلال شهر ماي 2025 خطابات الكراهية والتحريض على الصحفيين/ات خاصة الرياضيين منهم والاعتداءات اللفظية على الصحفيين/ات وتواصل استعمال مصطلحات كـ "إعلام العار" وغيرها من العبارات المشككة في مهنية الصحفيين/ات والمؤسسات المهنية. وتأتي هذه الخطابات في إطار حملات على شبكات التواصل الاجتماعي أو في الميدان وهي نتاج لسنوات من التحريض على الصحفيين/ات في ظل غياب آليات تعديلية للوسائل الإعلام السمعي البصري بعد تعطيل عمل هيئة الاتصال السمعي البصري.

وتواصل خلال شهر ماي 2025 عدم تفاعل الجهات الرسمية مع الخطابات المتكررة للقطع مع الممارسات القائمة على حجب المعلومات والمنع من العمل ومع المذكرات الداخلية التي تنسف حقا دستوريا يرتبط بالحصول على المعلومة والحق في الإعلام.

حيث تتواتر حالات حجب المعلومات من مصادرها وحالات المنع من العمل، وتواصل خلال الشهر الذي يشمل التقرير وضع عوائق غير مشروعة أمام عمل الصحفيين/ات داخل مؤسسات الدولة من ذلك مجلس نواب الشعب.

حيث يتواصل منذ انطلاق أعمال المجلس تغييب الصحفيين/ات على أعمال اللجان البرلمانية التي تعمل على نقاش مشاريع قوانين ذات ارتباط وثيق بالمصلحة العامة والتي يعتبر فيها النقاش العام محفزا أساسيا لضمان الرقابة على العمل التشريعي ونجاعة العمل البرلماني.

كما يتواصل العمل داخل البرلمان ببرتوكول يحد من حرية التنقل والحق في الحصول على المعلومة من مصادرها، حيث تعرض الصحفيون/ات خلال شهر ماي لحالات منع من التحرك في فضاء قاعة الجلسات ودخول مبنى البرلمان، وكانت النقابة قد نبهت في أكثر من مناسبة إلى ضرورة الغاء كل العوائق غير المشروعة التي يضعها مجلس النواب أمام عمل الصحفيين/ات ولازالت رئاسة المجلس تصر على مواصلة العمل بهذا البرتوكول.

وتؤثر هذه الممارسات التي استهدفت الصحفيين/ات إلى غياب الإرادة من الجهات الرسمية إلى وضع سياسة عمومية واضحة تضمن سلامة الصحفيين وحقوقهم في الحصول على المعلومات بطريقة ناجعة وموثوقة من مصادرها.

لذلك تدق النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ناقوس الخطر إزاء هذه الممارسات التي تضرب حرية الصحافة وتمس من الحق في العمل والحق في الحصول على المعلومة والحق في إعلام حر وتعددي وتطالب بوضع سياسة عمومية واضحة لضمان أمن وسلامة الصحفيين/ات وضمان حقوقهم في العمل وفي النفاذ إلى المعلومات.

وتذكر النقابة أن تعثر عمليات إسداء بطاقات الاحتراف سيعمق أزمة أمن وسلامة الصحفيين/ات وتدعو الجهات الرسمية إلى سد الشغور في عضوية اللجنة لتستأنف عملها.

وتشدد النقابة على أهمية العمل المشترك من أجل وضع سياسة واضحة لضمان حق الجمهور في المعلومة وفي الإعلام خدمة للمصلحة العامة وضمانا لحقه في الحقيقة.

■ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الجانب الإحصائي

■ تواصل ارتفاع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر ماي 2025 مقارنة بشهر أفريل المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد 18 اعتداء من أصل 22 إشعار بحالة وردت على الوحدة عبر مراقبة محيط عمل الصحفيين/ات ومتابعة المستجدات على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الوطنية.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر أفريل المنقضي 16 اعتداء على الصحفيين من أصل 20 إشعار بحالة وردت عليها.

تطور الاعتداءات منذ بداية سنة 2025 وتوزعها كما يلي:



■ وقد طالت الاعتداءات 16 ضحية، توزعوا حسب النزرزوز الاجتماعي إلى 10 إناث و6 ذكور من ضمنهم 13 صحفيين/ات و3 مصورين/ات صحفيين.

توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي

06
ذكور



10
إناث



توزيع الضحايا حسب الخطط الوظيفية

وقد طالت الاعتداءات حسب الوظيفة 13 صحفيين/ات و 3 مصورين/ات صحفيين.



03 مصور
صحفي/ة



13 صحفي/ة

الضحايا حسب المؤسسات الإعلامية

يمثل ضحايا الاعتداءات 14 مؤسسات إعلامية توزعت إلى 4 مواقع إلكترونية و 4 قنوات إذاعية و 4 قنوات تلفزيونية وصحيفة مكتوبة ووكالة أنباء وحيدة، من بينها 5 مؤسسات أجنبية و 9 مؤسسات تونسية.



04 قناة
تلفزيونية



01 وكالة
أنباء



01 صحف



04 قناة
إذاعية



04 موقع
إلكتروني

طبيعة الاعتداءات ضد الصحفيين

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر ماي 2025، 4 حالات اعتداء جسدي 4 حالات منع من العمل و 4 حالات تحريض و 2 حالات تتبع عدلي و 2 حالات مضايقة. كما تعرض الصحفيون للتدخل في التحرير في حالة واحدة وللاعتداء اللفظي في حالة واحدة.



04

منع
من العمل



01

عنف
لفظي



01

التدخل
في التحرير



04

تحريض



02

تتبع
عدلي



04

اعتداء
جسدي



02

مضايقة

المعتدون والمعتديات على الصحفيين

وكان المسؤولون عن هذه الاعتداءات موظفون عموميون ونشطاء تواصل اجتماعي في 3 مناسبات لكل منهما وأمنيون ومواطنون ومسؤولو جمعيات رياضية ومسؤولون حكوميون في 2 مناسبات لكل منهما كما كان كل من محتجون ومجهولون وأساتذة ومسؤولون محليون في اعتداء وحيد لكل منهم.



01

أساتذة



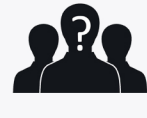
03

موظفون
عموميون



03

نشطاء
تواصل أج



01

مجهولون



01

محتجون



02

أمنيون



02

مواطنون



02

مسؤولون
حكوميون



01

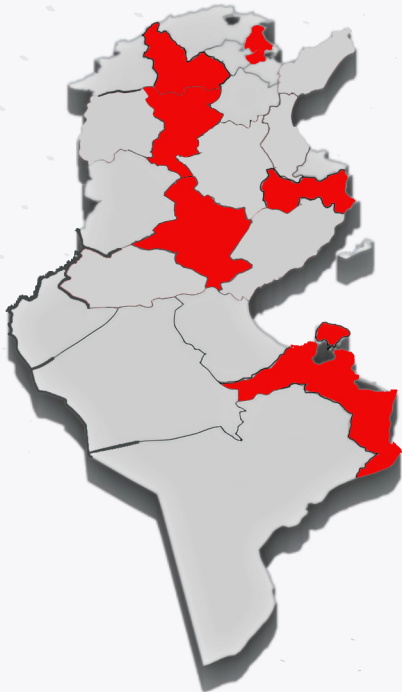
مسؤولون
محلون



02

مسؤولو
ج.رياضية

وقد حصلت هذه الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 14 مناسبات وفي الفضاء الرقمي في 4 مناسبات.
وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 14 حالة في ولاية تونس وحالة وحيدة في كل من ولايات باجة والمهدية وبن عروس ومدنين.



14 تونس

01 بن عروس

01 باجة

01 مهدية

01 مدنين



04 في الفضاء
الرقمي



الحالات المسجلة خلال شهر ماي 2025

عنف وتحريض يطال الصحفيين/ات

أصبحت بيئة عمل الصحفيين/ات أشد خطورة حيث تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات خلال الاحتجاجات الأخيرة إلى العنف المادي واللفظي من قبل عديد الأطراف من ضمنها اعتداءات أمنية خلال فض التجمعات الاحتجاجية. كما كان الصحفيون ونقاباتهم هدفا لحملات التحريض والتجيش عليهم.

■ اعتداء جسدي على صحفية خلال احتجاجات

اعتدى مجموعة من المحتجين بالعنف الجسدي على مراسلة وكالة "نيو نيوز" اللبنانية فادية الحسيني خلال تغطيتها للتحرك الاحتجاجي الداعم للمحامي أحمد صواب في 1 ماي 2025 بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة.

حيث عمد أحد المحتجين إلى دفعها ما تسبب لها في السقوط أرضا نتج عنه جروح على مستوى اليدين والركبتين وكسر آلة التصوير الخاصة بها. كما اعتدت عليها مجموعة منهم بالعنف اللفظي. ولم تتمكن الصحفية من الوصول إلى الحماية المدنية لتلقي العلاج بسبب غلق جميع الطرقات.

■ اعتداء على مصور صحفي في مقابلة رياضية

اعتدى أعوان بجامعة كرة القدم على المصور الصحفي لوكالة تونس إفريقيا للأنباء حمزة كريستو في 15 ماي 2025 خلال تغطيته لبطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم بملعب حمادي العقربي برادس. حيث وخلال تنقل الصحفي لتصوير التتويج بلقب البطولة تم مسكه ومحاولة افتكاك كاميرا تصويره. كما تم تهديده بسحب الصادرة المميزة وحرمانه من العمل مستقبلا في الملعب.

وقد تم التواصل مع المكلف بالإعلام بجامعة كرة القدم الذي نفى علمه بالموضوع مؤكدا أنه سيسعى لتجاوز الإشكاليات في قادم التظاهرات الرياضية وقد تم مده بالفيديو الموثق لعملية الاعتداء.

■ دفع وإتلاف معدات يستهدف صحفيات بباردو

عمل أعوان أمن في 30 ماي 2025 على دفع الصحفية بموقع "نواة" ملاك بن دجيل والصحفية بموقع "كشف ميديا" شيماء الهمامي ومضايقتهم لعرقلة أداءهما لعملهما خلال تغطيتهما للتحرك المساند لإضراب الجوع الذي يخوضه أعوام مركز النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وطالب الأعوان الصحفيين بعدم التركيز على التدخل الأمني . وقد تسبب الدفع في إتلاف هاتف الصحفية بموقع "كشف ميديا" شيماء الهمامي والتضييق على شركة الصحفيين ومطالبتهم بتغيير زاوية التصوير.

■ اعتداء عنيف على مصور صحفي

اعتدى عنصر أمن بالزلي الرسمي في 30 ماي 2025 على مصور موقع "مشكال" منتصر سنكار خلال تدخلهم لتفريق تحرك لمساندة إضراب الجوع الذي يخوضه أعوان مركز النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة أمام مقر مجلس نواب الشعب بالعاصمة. حيث تعمد أحد أعوان الأمن بالزلي الرسمي التوجه نحو المصور الصحفي وطلب منه عدم تصوير قوات الأمن خلال التدخل، وبمواصلة المصور الصحفي عمله عمل على دفعه وتسبب له في إصابة ونزيف على مستوى الأنف، كما حاول افتكاك معدات عمله. ولم يتوقف الاعتداء على المصور الصحفي إلا بتدخل أحد القيادات الأمنية الميدانية.

■ حملة تحريض تطال نقابة الصحفيين

شن نشاط التواصل الاجتماعي حملة تحريض منذ 3 ماي 2025 استهدفت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين استمرت لعدة أيام على خلفية إحياء فعاليات اليوم العالمي لحرية الصحافة وإصدار التقرير السنوي للحرريات لسنة 2025.

■ تحريض على صحفي رياضي

أطلق أحد نشاط التواصل الاجتماعي في 9 ماي 2025 حملة تحريض على منصة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في صفق الصحفي في قناة "التاسعة" طارق الغديري بنشر صورة له أثناء جلوسه في أحد المقاهي. وقد عمل المعتدي على التحريض عليه وهو ما نتج عنه تعليقات وتدوينات قائمة على التحريض والتهديد تستهدف سلامته الجسدية والمهنية.

■ حملة تحريض ثانية تطال نقابة الصحفيين

تعرضت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال أيام 16 و 17 ماي 2025 لحملة تحريض من قبل نشطاء التواصل الاجتماعي على خلفية الحملة التي شنت ضد الرابطة التونسية لحقوق الانسان، وتأتي هذه الحملة إثر نشر أحد الكرونيكورات تدوينة له على موقع "فايسبوك" يهاجم فيها الرابطة والنقابة.

■ تحريض يطال صحفية على شبكة التواصل الاجتماعي

انتقد أحد الدكاترة ضمن تدوينة له على موقع "فايسبوك" خبرا منشورا على موقع إذاعة "موزاييك أف أم" حول حضوره خلال انطلاق مبادرة سياسية في 24 ماي 2025، وكانت الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" السيدة الهمامي قد غطت الحدث وتحصلت على تصريح من الشخص المذكور. وقد وجه المنتقد اتهامات للمؤسسة بالتضليل والإرباك ومحاولة توجيه الرأي العام مشككا في نوايا الصحفية والمؤسسة. وقد طالت المؤسسة موجة من الانتقادات على خلفية التدوينة.

■ اعتداء يطال صحفية على أساس النوع الاجتماعي

اعتدى أحد المواطنين في 14 ماي 2025 بالعنف اللفظي والمنع من العمل على الصحفية المستقلة نهلة حبشي خلال تأديتها لعملها بالشارع. وقد عمل المواطن على سبها وشتمها ومضايقتها وتهديدها. وقد قدمت الصحفية ضد المعتدي شكاية لدى الفرقة المختصة في مكافحة العنف ضد المرأة. وقد تم إحالة المعتدي على أنظار النيابة العمومية.

عوائق غير مشروعة أمام الحصول على المعلومات

تواصلت إشكالية الولوج إلى مجلس نواب الشعب في أكثر من مناسبة خلال شهر ماي وتواصل العمل بروتكول يعيق تحركات الصحفيين/ات ورغم تواتر الدعوات لمراجعة سياسة مجلس نواب الشعب في هذا الخصوص إلا أن إدارة المجلس مازالت متمسكة بهذه العوائق غير المشروعة وغير الدستورية. كما تعرض الصحفيون إلى المضايقة والمنع خلال التظاهرات الرياضية. كما سجلت الوحدة خلال هذا الشهر الذي يشمل التقرير حالة حرمان من بطاقة الاعتماد لصحفي تونسي.

■ منع صحفي رياضي من العمل

منع رئيس إحدى الجمعيات الرياضية الصحفي بإذاعة "صفاقس" فاخر بن عبد القادر من العمل خلال تغطيته للمباراة الخاصة بالصعود إلى قسم النخبة التي جمعت نادي كسرة اليد بقصور الساف والشبيبة الرياضية بالشحية بالقاعة المغطاة بقصور الساف. حيث طلب رئيس الجمعية الرياضية من الصحفي المغادرة فرفض ذلك واستظهر ببطاقته المهنية والإذن بمهمة لمراقب

المباراة الذي مكّنه من حقه في العمل، ولكن رئيس الجمعية الرياضية استعان بأعوان الأمن الذين عملوا على إخراجه من القاعة ومنعه من العمل.

■ مضايقة تطال الصحفيين بوكالة تونس إفريقيا للأنباء

تعرض الصحفيون العاملون بوكالة تونس إفريقيا للأنباء للهرسلة والتدخل في التحرير من كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية في 23 ماي 2025 على خلفية برقية صحفية تعلقت بنشاط وزاري في علاقة بها. حيث تواصلت المسؤولية الحكومية مع مدير التحرير وعبرت له عن غضبها من البرقية المنشورة متهمّة العاملين على البرقية بالتآمر ضدها وأنها ستقوم برفع شكاية في الغرض، كما طالبت المسؤولية الحكومية بنشر البلاغات التي ترد على الوكالة كما هي دون معالجتها.

■ منع صحفي من العمل في مجلس نواب الشعب

منع أعوان أمن مكلفون بتأمين بوابة مجلس نواب الشعب في 22 ماي 2025 الصحفي مراسل قناة "الشرق" للأخبار نضال عزام من الدخول إلى المجلس إثر تنقله للحصول على تصريح صحفي من أحد النواب حول قانون عقود الشغل وتجريم المناولة وقد رفض الأمنيون دخوله مؤكدين أنه ليس هناك نشاط في مقر المجلس. وقد اضطر الصحفي إلى مغادرة المكان في ظل العوائق غير المشروعة التي توضع في وجه دخوله مقر مجلس نواب الشعب.

■ منع صحفي من العمل في جرجيس

تم منع الصحفي بجريدة "الصباح" مسعود كواش في 1 ماي 2025 من العمل من قبل معتمد جرجيس خلال زيارة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية للمصالح الإقليمية للفلاحة والصيد البحري بجرجيس من ولاية مدين. حيث وخلال تصوير الصحفي لجناح فرع الديوان الوطني للزيت توجه نحوه المسؤول المحلي ومنعه من العمل ما قاد الصحفي إلى الانسحاب من التغطية.

■ مجهولون يضايقون مراسلة قناة "المشهد"

تلقت الصحفية بقناة "المشهد" أميمة بن خلف في 9 ماي 2025 اتصالا هاتفيا من قبل رقم مجهول "private number" يدعي فيه المتصل أنه "أمني" تابع لفرقة أمنية. وقد وجه المتصل أسئلة للصحفية حول علاقة مؤسستها بمؤسسات إعلامية أخرى وعلاقتها ببعض الصحفيين/ات. كما طرح المتصل أسئلة عن طبيعة المواضيع التي تعمل عليها المؤسسة الإعلامية متسائلا عن مدى تواجدها في سوسة خلال فترة محددة. ولم تتلقى الصحفية إثر هذا الاتصال أي اتصال ثان.

■ مضايقة صحفية بمجلس نواب الشعب

ضايق أعوان مجلس نواب الشعب الصحفية بإذاعة "أمل" عواطف سويدي خلال تنقلها للعمل بالمجلس. وكانت الصحفية قد تنقلت لمجلس نواب الشعب والتقت بمجموعة من النواب أمام قاعة الجلسات وتواصلت معهم حول المستجدات ليتدخل أحد الموظفين بالمجلس وطالبها بالالتحاق بالمكان المخصص للصحفيين. وقد تدخل أحد النواب لفائدتها.

كما عمل الموظف على مضايقة الصحفية إثر مغادرة النواب وقام بإعلام المكلفة بالاتصال بالمجلس التي تواصلت مع الصحفية وأكدت ضرورة التقيد بالبروتكول الخاص بعمل الصحفيين والذي يضع عوائق غير مشروعة أمام الصحفيين/ات ويجعل وجودهم مقتصر على الفضاء الإعلامي بالطابق الأول وشرفة قاعة الجلسات العامة.

■ حرمان صحفي من بطاقته الصحفية

تم حرمان الصحفي بقناة "الجزيرة" سمير ساسي من بطاقة الاعتماد الخاصة به من قبل المصالح المختصة برئاسة الحكومة، وقد تقدمت القناة بطلب الاعتماد لقائمة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات العاملين فيها وقد تم استثناء ساسي من بطاقة الاعتماد.

اعتداءات متفرقة في حق الصحفيين/ات

تواصلت الملاحقات القانونية للصحفيين/ات خلال شهر ماي 2025 وإحالة الصحفيين/ات على خلفية محتويات منشورة في الفضاء الرقمي سواء أمام الفرق الأمنية المختصة أو أمام مراكز الأمن. وبقي المرسوم 54 سيف يسلط على الصحفيين/ات ويتم اعتماده من الجهات الرسمية وغير الرسمية. وقد سجل الشهر الذي يشمل التقرير حالي تتبع عدلي.

■ تتبع صحفية من مديرة مؤسسة إعلامية

استمعت الفرقة المركزية الخامسة لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحرس الوطني بالعوينة في 12 ماي 2025 للصحفية بـ "إذاعة القصرين" سعيدة بن مسعود على خلفية شكاية تقدمت بها المديرة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية ضدها. وقررت النيابة العمومية إبقاء الصحفية في حالة سراح وإحالة الملف للنظر فيه.

■ تتبع عدلي لصحفية بولاية باجة

تم الاستماع للصحفية بموقع "بلا قناع" دذامي الطرابلسي في 14 ماي 2025 في مركز الأمن بباجة المدينة على خلفية شكاية تقدم بها أحد المواطنين إثر نشر تصريح له على شبكات التواصل الاجتماعي. وكانت الصحفية قد حاورت الشاكي منذ 4 أشهر وأخذت الإذن منه للتصوير والتحديث حول المقدرة الشرائية للمواطن. وقامت صفحات أخرى لا علاقة للصحفية بها قد أعادت نشر الفيديو وشنت حملة تحريض ضد الشاكي. وكان الشاكي قد تهدد الصحفية أمام الفرقة الأمنية ما دفع الأمنيين لاستشارة النيابة العمومية في حقه.

■ تأجيل النظر في قضية محمد بو غلاب

قررت المحكمة الابتدائية بتونس في 22 ماي 2025 تأجيل النظر في ملف الصحفي محمد بو غلاب إلى 23 جوان 2025 وكانت الدائرة الجنائية عدد 44 بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 قد قضت في 20 فيفري 2025 بالإفراج عن الزميل الصحفي محمد بوغلاب في الملف الذي يلاحق فيه على معنى الفصل 24 من المرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال.

وتعود أطوار القضية إلى مارس 2024 حيث تم سماع محمد بو غلاب على خلفية شكاية تقدمت بها أستاذة في حقه على خلفية تدوينة نشرت ضدها اعتبرتها مهينة. وفي 5 أفريل 2024 أصدر قاضي التحقيق بطاقة إيداع في حق بو غلاب.

وقد تقدمت الشاكية بإسقاط لحقها في التتبع ولكن المحكمة ارتأت التأجيل إلى 22 ماي 2025 للتحرير عليها.

■ تأجيل النظر في ملف الأول لغسان بن خليفة

قررت الدائرة الجنائية الخامسة المختصة في قضايا مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال بالمحكمة الابتدائية بتونس في 2 ماي 2025 تأجيل محاكمة الصحفي ورئيس تحرير موقع "انحياز" غسان بن خليفة إلى يوم 20 جوان 2025، ويحال بن خليفة على خلفية شبهة إدارة صفحة لا علاقة له بها ووجهت له تهم الانتماء لوفاق إرهابي وتحريض وارتكاب أمر موحش في حق رئيس الجمهورية.

■ تأجيل النظر في الملف الثاني لغسان بن خليفة

قررت محكمة الاستئناف بتونس في 31 ماي 2025 تأجيل النظر في ملف الصحفي ورئيس تحرير موقع "انحياز" غسان بن خليفة التي حكم فيها ابتدائيا بـ 6 أشهر سجنا من قبل محكمة بن عروس بتهمة الإساءة للغير عبر شبكات التواصل الاجتماعي على خلفية تدوينة على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" إلى 4 جويلية 2025.



التعليق القانوني العام

التعليق القانوني

يشتكى الصحفيون التونسيون من صعوبة تغطية العمل البرلماني داخل فضاء مجلس نواب الشعب، ولا توجد قواعد واضحة في عمل الصحفيين أو حقوقا موثقة يمكنهم التمسك بها عند منعهم من العمل أو تحديد نطاق تحركهم. وغني عن القول أن للصحافة دور هام في نقل صورة العمل البرلماني إلى عموم المواطنين بما يمكنهم من مواكبة الأحداث ومراقبة النواب الذين انتخبوهم. وفي عديد الدول وضعت قواعد مكتوبة وعرفية لتنظيم عمل الفرق الصحفية داخل البرلمان بما زاد في ترسيخ الحياة الديمقراطية والشفافية وحرية التعبير.

نظرا لغياب قواعد واضحة لعمل الصحفيين داخل البرلمان التونسي، وكذلك لتشكياتهم المتواصلة من أعمال التضييق والمنع التي تطالهم أثناء العمل، فإننا سنحاول التعريف بالتجربة الفرنسية في مجال عمل الصحفيين داخل البرلمان عسى أن نقتبس منها ما يتناسب وأوضاعنا.

■ لمحة عامة

توجد داخل البرلمان الفرنسي مصلحة تسمى خلية الاتصال الرقمي والصحافة وهي وحدة إدارية مكلفة بالعلاقة بين الصحافة والجمعية الوطنية الفرنسية. وتستقبل الخلية الصحفيين وهي مكلفة بكتابة اللجنة المعنية بمنح الاعتمادات القارة والمؤقتة للصحفيين، كما تنظر في مطالب الترخيص بالتصوير وإنجاز الريبورتاجات داخل المجلس.

ومن أدوار تلك الخلية إعلام الصحفيين بأشغال البرلمان وهي تنشر أسبوعياً ما يطلق عليه أجندا المجلس، كما تنشر ورقات تقنية حول مشاريع القوانين المطروحة للنقاش وبلاغات صحفية للإعلام بفتح اجتماعات اللجان البرلمانية أو الوفود أو تنظيم الندوات الصحفية أو أي أحداث أخرى أمام الصحافة. وداخل خلية الاتصال الرقمي والصحافة يقوم الموظفون بمتابعة خاصة لأشغال مختلف الأجهزة البرلمانية ويعلمون الصحفيين بأي مستجدات بشأنها. ولمزيد تسهيل عمل وسائل الإعلام وضعت الجمعية الوطنية الفرنسية على ذمة الصحفيين فضاءات للعمل خاصة بهم، كما تنقل لهم صور العمل البرلماني.

ويمكن القول بأن هدف خلية الإتصال المذكورة هو إرساء علاقات مؤسسية بين البرلمان الفرنسي والصحافة.

■ استقبال الصحفيين

يتم إستقبال الصحفيين داخل مكتب الصحافة الكائن بالمدخل المخصص للصحفيين. ويمكن للصحفيين الحصول على المعلومات حول جدول أعمال المجلس واجتماعات اللجان والوفود. ويتم إعلامهم بالندوات الصحفية وبالاجتماعات المفتوحة للصحافة. كما يتم إعلامهم كذلك بأي إجراءات برلمانية أو بمحتوى مشاريع القوانين موضوع النقاش وغيرها من المعلومات المشابهة.

■ منح الاعتماد

لا يمكن الدخول إلى المجلس أو إجراء حوارات مع النواب إلا بعد الحصول على الاعتماد من قبل البرلمان. ولإجراء حوار مع نائب فإنه يشترط أخذ موعد مسبق معه ومقابلته في مكتبه أو في مكتب معد للغرض. وتنقسم الإعتمادات الصحفية إلى نوعين: الإعتمادات المؤقتة والإعتمادات القارة. تسلم الإعتمادات المؤقتة للصحفيين الذين يرغبون في النفاذ المؤقت لأروقة البرلمان لتغطية بعض الأحداث التي ينظمها النواب أو المجموعات السياسية. وتسلم الإعتمادات المؤقتة للصحفيين المحترفين الذين يحملون بطاقة صحفي محترف من قبل مكتب الصحافة الذي هو جزء من خلية الإتصال. ويمكن للصحفيين المتربصين وطلبة الصحافة والطلبة المتربصين في مهن الصورة والصوت الحصول على الإعتماد المؤقت للقيام بتربصاتهم وأعمالهم.

وفي المقابل يخضع حاملو الإعتماد المؤقت لجملة من القواعد بخصوص الحركة داخل المجلس من ذلك تحديد الأماكن التي يتحركون فيها بما في ذلك المنصة وأروقة البرلمان. كما توجد قواعد خاصة تطبق في مجال التصوير.

أما الإعتمادات القارة فهي تمنح لوسائل الإعلام التي تقوم بتغطية أعمال البرلمان بصفة منتظمة. ويمنح الإعتماد من قبل لجنة تتولى كتابتها خلية الاتصال الرقمي والصحافة وتضم تلك اللجنة نوابا وممثلين عن الصحافة (جمعيات صحفية). ويعطى الإعتماد القار لوسائل الإعلام وليس للصحفيين فرديا. ويشترط في وسائل الإعلام التي تحصل على الإعتماد أن يكون بثها متواترا وكافيا مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورات التعددية في مجال الإعلام. وبالنسبة للصحافة الأجنبية فإن منح الإعتماد يستند إلى حصولها على الإعتماد للعمل في فرنسا من قبل الجهات المعنية. ويدوم الإعتماد لمدة سنة كاملة وتمنح المؤسسة الإعلامية بطاقة نفاذ الى المجلس يحملها الصحفي العامل لديها. ومن حيث المبدأ فإن بطاقة الإعتماد تسمح للصحفي بالولوج إلى كل الفضاءات المفتوحة للصحافة وإلى قاعات الاجتماعات البرلمانية المفتوحة للصحافة باستثناء المنصة الخاصة بالمصورين والكاميرات والتي تتطلب رخصة وبادج خاصين.

■ التصوير والريبورتاجات

يتحصل المصورون والفرق التلفزيونية على اعتماد من خلية الاتصال الرقمي والصحافة. ويسمح للأشخاص الذين لا ينتمون إلى مؤسسات إعلامية بالحصول على اعتماد بعد تأكد الخلية من إختصاصهم في مجال التصوير وتقديمهم طلبا مسبقا في ذلك.

ويسمح بالتصوير داخل البرلمان في قاعات الندوات الصحفية والفضاءات المفتوحة للصحافة. ولا يمكن إجراء حوارات إلا مع النواب أو الوزراء المباشرين. كما يسمح بالتصوير داخل مكاتب النواب وداخل قاعات اللجان، كما يمكن التصوير لبعض دقائق إنطلاقا من الشرفة العلوية وذلك لنقل المداولات أو التصوير داخل اللجان بعد موافقة رئيس اللجنة.

■ إعلام الصحفيين

تضع خلية الإتصال الرقمي والصحافة سياسة إعلامية دقيقة وسريعة موجهة للصحفيين حول أشغال الجلسة العامة وحول البرلمان بصفة عامة، ويكون ذلك بواسطة المنشورات وتقديم المعلومات الخاصة من قبل الموظفين المكلفين بالعلاقات مع الصحافة.

تقوم خلية الإتصال أسبوعيا بالنشر الإلكتروني لأجندا المجلس وتضم جدول أعمال الجلسات وجدول إجتماعات اللجان والوفود والمهمات والاجتماعات المفتوحة للصحافة والندوات الصحفية ومختلف الأنشطة والتظاهرات التي ينظمها المجلس. وتوزع الأجندا على وكالات الأنباء وعلى الصحفيين الذين يطلبون ذلك من خلية الإتصال، كما أنها متوفرة على موقع المجلس.

وتعد الوحدة ورقة تقنية حول مقترحات أو مشاريع القوانين بعد أن تكون نظرت فيها اللجان المختصة. وتضم الورقة حوصلة لأهم فصول القانون وأهم التعديلات التي أدخلت عليه من قبل اللجنة أو اللجان المعنية. وتوجه الورقة التقنية للصحفيين بواسطة البريد الإلكتروني.

وتنشر خلية الإتصال كذلك بلاغات إعلامية حول الأشغال البرلمانية وأعمال اللجان التي يمكن للصحافة حضورها وتغطيتها وبلاغات حول الندوات الصحفية التي يعقدها النواب سواء بصفتهم كرؤساء لجان أو بصفتهم مقررين أو ناطقين رسميين باسم مجموعات برلمانية حول مشروع قانون معين. كما تنشر اللجنة بلاغات حول بعض الأنشطة الاستثنائية التي ينظمها المجلس (ندوات / معارض...). وتنشر البلاغات داخل البرلمان وخارجه وتوجه أساسا لوكالات الأنباء العاملة بالمجلس وللقناة البرلمانية كما يتم تعليقها في قاعات الصحافة وتوجه للصحفيين بواسطة البريد الإلكتروني.

وتقوم خلية الإتصال الرقمي والصحافة كذلك بإعداد تقارير حول أشغال اللجان البرلمانية والوفود سواء أكانت هذه الفعاليات مفتوحة للصحافة أو لا. ويتم توزيع فريق الصحافة التابع للخلية حسب إختصاصات اللجان البرلمانية. ويحضر أعضاء الفريق الأشغال ولهم الحق في مساعدة الصحفيين في البحث عن المعلومات التخصصية تبعا لتنوع وتعقد النصوص التشريعية. وبفضل هؤلاء الموظفين يمكن للصحفيين الاستفادة السريعة والناجعة من التقارير حول الاجتماعات التي لا يسمح لهم بتغطيتها أو لأنهم لم يتمكنوا من ذلك. ويكون موظف خلية الإتصال على ذمة الصحفيين إنطلاقا من نهاية الاجتماع لإعلامهم بمحتوى النقاشات ومآل التعديلات وللجواب عن أسئلتهم وتمكينهم من الوثائق المسموح بتوزيعها مثل التقارير والتعديلات المقترحة. ويواصل الموظفون مساعدة الصحفيين على إمتداد كامل مراحل العمل البرلماني.

■ التسهيلات المادية

تم داخل البرلمان تخصيص مقرات للصحفيين كما منحوا تسهيلات في علاقة بالتصوير والتسجيل للأشغال البرلمانية سواء في الجلسة العامة أو داخل اللجان أو لإجراء حوارات. وخصصت للصحفيين قاعات في الطابق الأرضي وصالة فخمة وتاريخية بالطابق الأول، كما خصصت لهم صالات وقاعات في باقي طوابق المبنى. وتوجد غرف راديو مجهزة لإستقبال الصوت من الجلسات العامة، كما توجد قاعة ندوات صحفية يقدم فيها النواب أنشطتهم البرلمانية.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين خلال شهر ماي 2025 فإنها توصي:

مجلس نواب الشعب

- احترام حق الصحفيين/ات في تغطية أعمال المجلس بكافة مراحلها وفتح الباب أمام الصحفيين/ات المعتمدين والمكلفين من وسائل الإعلام بمهام وفتية داخل المجلس بالحوارات الصحفية والتغطية المختصة بمشاريع القوانين.
- مراجعة البروتوكول المتعلق بعمل الصحفيين داخل مجلس نواب الشعب وإلغاء كل العوائق الغير مشروعة الواردة فيه والمرتبطة بحرية الحركة في فضاءات المجلس
- احترام حق الصحفيين/ات في تغطية جلسات اللجان البرلمانية ونقاشها لمشاريع القوانين حتى يواكب الرأي العام تطورات العمل البرلماني ويخضعه للنقاش العام والرقابة الشعبية.

رئاسة الحكومة

- إيقاف العمل بالمناشير المعيقة للحق في الحصول على المعلومات وتفعيل مبدأ النشر التلقائي للمعطيات والتقارير المتعلقة بنشاطها.

وزارة الداخلية

- توفير الحماية الضرورية لضمان أمن وسلامة الصحفيين/ات خلال تغطية التظاهرات والتجمهرات ومحااسبة الأمنيين المنخرطين في العنف على الصحفيين/ات خلال شهر ماي.
- تفعيل دور خلية الأزمة داخلها ومد النقابة بقائمة المكلفين بالعمل فيها لتسهيل التنسيق المشترك في مجال أمن وسلامة الصحفيين/ات.





النفاء الوطنفة للصفففة الفونسفة
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**